

وثيقة المعلومات الخاصة بالبرنامج الموجه نحو النتائج (PID)
مرحلة التقييم

التقرير رقم: PIDA0131205

إسم البرنامج	برنامج إصلاح التعليم في الأردن
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الأردن
القطاع	التعليم
أداة التمويل	البرنامج الموجه نحو النتائج
الرقم التعريفي للبرنامج	P162407
الرقم التعريفي للبرنامج الرئيسي	لا ينطبق
المقترض(ون)	المملكة الأردنية الهاشمية
الجهة المنفذة	وزارة التربية والتعليم
تاريخ إعداد وثيقة المعلومات	١٧ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٧
التاريخ المقدر لاستكمال عملية التقييم	١٧ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٧
التاريخ المقدر للحصول على موافقة المجلس	٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٧

ألف. السياق القطري

1. على الرغم من التقدم القوي الذي أحرزه الأردن على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في العقود الماضية، فهو لا يزال يواجه تحديات أدت إلى تباطؤ في النمو والتنمية وازدادت حدتها بسبب الأزمة السورية: تباطأ النمو الاقتصادي في ٢٠١٦ للسنة الثانية على التوالي - ليصل إلى ما يقدر بنسبة ٢ بالمائة مقارنة بنسبة ٢,٤ بالمائة في ٢٠١٥. وعلى الصعيد الاقتصادي، تراجع النمو من ٦,٥ بالمائة في المتوسط طوال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩ إلى ٢,٥ بالمائة اعتباراً من ٢٠١٠. وسجلت مؤشرات التنمية البشرية ومستويات المعيشة ركوداً اعتباراً من ٢٠٠٩، على الرغم من التحسن القوي الذي شهدته بين ١٩٩٠-٢٠٠٨. وقد تعرض مؤشر التنمية البشرية (HDI)، الذي يقيس التقدم المحرز على المدى الطويل في ثلاثة أبعاد أساسية من التنمية البشرية (حياة طويلة وصحية، وإمكانية الوصول إلى المعرفة وإلى مستوى معيشي لائق)، إلى ركود بواقع ٠,٧٤٢ منذ ٢٠٠٨، مما جعل الأردن يحتل المرتبة ٨٦ من ١٨٨ في تصنيف مؤشر التنمية البشرية¹. ويُعزى هذا الوضع لعوامل عديدة: آثار الأزمة السورية، وتداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والزيادة في الديون التي ترتبت على القرارات التي اتخذت في قطاع الكهرباء كجزء من تحديات الاقتصاد الكلي الأخرى.

2. يواجه الأردن تحدياً ديموغرافياً كبيراً مع تدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين: وتزيد أزمة اللاجئين السوريين من التوتر المالي وتضع ضغوطاً كبيرة على قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة، بما فيها الصحة والتعليم. والأردن يستضيف اعتباراً من آب ٢٠١٧، ما يقدر بحوالي ٦٦٠,٥٨٢² لاجئ سوري مسجل، منهم ٢٣٢,٨٦٨³ طفل في عمر الدراسة يحتاجون إلى توفير خدمة التعليم لهم. ويعيش ٨٠ بالمائة من اللاجئين في مجتمعات مضيئة، ويمثلون ١٠ بالمائة من سكان الأردن، في حين يعيش البقية في مخيمات مخصصة للاجئين. وفقاً للتعداد السكاني الحكومي لعام ٢٠١٦، بلغ إجمالي عدد السوريين في الأردن حوالي ١,٢٦٥ مليون، ما يمثل ١٣,٢ بالمائة من السكان.⁴ التزم الأردن بدمج أطفال اللاجئين السوريين في القطاع العام المنظم، واعتباراً من حزيران ٢٠١٧، حوالي ١٠ بالمائة من الأطفال في المدارس الحكومية كانوا من اللاجئين السوريين. وبالتالي، من المهم أن تستجيب خدمات التعليم المقدمة للأطفال اللاجئين لطبيعة التحديات التي يواجهونها في نظام التعليم في الأردن.

3. تعتمد التنمية الاقتصادية في الأردن على وجود نظام تعليمي يوفر للطلاب المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية

¹ بيانات التنمية البشرية (١٩٩٠-٢٠١٥)؛ تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٦.

² المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ٦ آب، ٢٠١٧.

³ ورقة مؤتمر بروكسل ٢٠١٧.

⁴ دائرة الإحصاءات العامة (DOS)، والتعداد الوطني للسكان، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦.

المطلوبة لتحقيق النجاح في سوق العمل: ويتطلب تحقيق الإمكانات الكاملة للاستثمارات التعليمية لغرض تحقيق الازدهار الاقتصادي تحسين فرص الحصول على التعليم وجودة التعليم لكل من الفتيات والأولاد⁵ وعلاوةً على ذلك، فإن تكلفة عدم تعليم الأطفال اللاجئين مرتفعة من حيث خسارة رأس المال البشري للتنمية الاقتصادية الإقليمية، وكذلك لعمليات السلام والاستقرار وإعادة الإعمار طويلة الأمد. وبالتالي، من الضروري أن يكون نظام التعليم مرناً ويعالج تحديات جودة التعليم الحالية، من خلال تقوية قدرة النظام على التعامل مع عدد متزايد من الطلاب، بما فيهم الأطفال اللاجئين والمستضعفين.

باء. السياق القطاعي والمؤسسي

4. **نظام التعليم قبل الجامعي في الأردن منظم على ثلاث مستويات:** (١) تعليم الطفولة المبكرة أو التعليم قبل الابتدائي (رياض الأطفال (KG) ١ و ٢)، و(٢) التعليم الأساسي الإلزامي ويتضمن التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى (الصفوف من ١-١٠)، و(٣) التعليم الثانوي الأعلى ويتضمن كلا المسارين الأكاديمي والمهني (الصفين ١١ و ١٢). وتدير وزارة التربية والتعليم نظام التعليم قبل الجامعي، في حين أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تدير مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والكليات المهنية).

5. **بذل الأردن في العقد الأخيرين جهوداً لتحسين فرص الحصول على التعليم للأولاد والبنات وفعالية النظام التعليمي:** وأمضت البلاد سنوات عديدة تسعى فيها لتحقيق إصلاحات من أجل اقتصاد المعرفة. ومن خلال برامج تنموية متعددة المانحين مثل "إصلاح التعليم من أجل اقتصاد المعرفة" (ERfKE)، خطى الأردن خطوات هامة من حيث إمكانية الحصول على التعليم، ومعدلات تحصيل الالتحاق: حيث ارتفع معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية من ٧١ بالمائة في ١٩٩٤ إلى ٩٩ بالمائة في ٢٠١٠ (٩٨ بالمائة للبنات و ٩٩ بالمائة للأولاد)، وارتفع معدل الانتقال إلى المدرسة الثانوية من ٦٣ بالمائة إلى ٩٨ بالمائة في نفس الفترة (٩٨ بالمائة للبنات و ٩٩ بالمائة للأولاد).⁶ ومعدل الانتقال بين الصفوف مستقر نسبياً ويزيد عن ٩٦ بالمائة من الصف ١-٨؛ إلا أنه هناك في الصف ٩ انخفاض ملحوظ إلى ٨٩,٦ بالمائة وزيادة مقابلة بلغت ٧,٥ بالمائة. وتصل نسبة الرسوب إلى أوجها في الصف ١٠، إلا أنها أقل نسبياً مما هي عليه في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى وخارجها.

6. **معظم الأطفال السوريين اللاجئين يحصلون على خدمات تعليم في الأردن ولكن لا يزال هناك تحديات:** التزمت الحكومة الأردنية بحماية حق الأطفال السوريين في التعليم ووفرت خدمات تعليم مجانية للطلاب السوريين من خلال استيعابهم في الفصول الدراسية القائمة وإنشاء نظام الوردية لتلبية الطلب على التعليم في المدارس. وفي ٢٠١٦، اعتمدت حكومة الأردن وثيقة العقد مع الأردن⁷، حيث قام عدد من الشركاء المانحين⁸ بزيادة دعمها الموجه نحو استقطاب عدد أكبر من الأطفال للالتحاق في نظام التعليم الحكومي، وذلك بصورة خاصة من خلال خطة "تسريع إمكانية حصول اللاجئين السوريين على تعليم رسمي ذي جودة". وتوفر اليونيسيف من خلال برنامج التعليم الاستدراكي "Catch-up" للاجئين السوريين بعمر ٩-١٢ سنة مسارا إلى التعليم الرسمي. ويحصل حوالي ٨٣ بالمائة من الأطفال السوريين اللاجئين على خدمات تعليم: ٥٤ بالمائة من خلال توفير التعليم الحكومي الرسمي و ٢٩ بالمائة إضافية من خلال التعليم غير الرسمي. إلا أن الالتحاق في التعليم الرسمي يختلف من صف لآخر. في حين أن أكثر من نصف الأطفال اللاجئين في التعليم الأساسي ملتحقون في التعليم الرسمي، فإن أقل من ١٠ بالمائة منهم ملتحقون في التعليم الرسمي ما قبل الابتدائي. ومن بين الأطفال السوريين بعمر المدرسة والبالغ عددهم ٢٣٢,٨٦٨ طفل في الأردن، ٨٣ بالمائة منهم يحصلون على خدمات تعليم (٥٤ بالمائة في القطاع الرسمي و ٢٩ بالمائة في القطاع غير الرسمي).⁹ ولخطة قطاع التعليم الوطنية الأخيرة لحكومة الأردن ٢٠١٦-٢٠٢٢ أهداف واضحة تتمثل في زيادة التحاق الطلاب السوريين اللاجئين (ذكوراً وإناثاً) في المدارس الحكومية في التعليم الرسمي وغير الرسمي، بمساعدة من المانحين، ومنظمات المجتمع المدني، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).

⁵ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ٢٠١٦، نتائج PISA ٢٠١٥ (المجلد ١): التميز والانصاف في التعليم، ومطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، باريس. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264266490-en>.

⁶ معدلات الأمية حسب إحصائيات التعليم EdStats، ومعدل إجمالي الالتحاق في التعليم الابتدائي والانتقال إلى المدرسة الثانوية.

⁷ تتضمن "وثيقة العقد مع الأردن" Jordan Compact التي قدمت في مؤتمر لندن ٢٠١٦ سلسلة من الالتزامات الرئيسية التي تهدف إلى تحسين تكيف اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتركز بصورة رئيسية على سبل العيش والتعليم.

⁸ ويشمل هؤلاء حكومات الولايات المتحدة (USAID)، والمملكة المتحدة (DFID)، وكندا، والنرويج، وألمانيا (KfW).

⁹ ورقة مؤتمر بروكسل، ٢٠١٧.

7. ينبغي أن تستهدف التدخلات الرامية لزيادة فرص الحصول على التعليم للأطفال اللاجئين أجزاء النظام التعليمي التي تتضمن القضايا البارزة: فمعدلات الالتحاق السوريين متدنية لدرجة كبيرة في تعليم الطفولة المبكرة، حيث كان معدل الالتحاق أقل من ٢٠ بالمائة، وفي التعليم الثانوي، حيث يصل معدل الالتحاق إلى حوالي ٢٠ بالمائة. وفي حين أن استيعاب كل من الأطفال السوريين اللاجئين والأردنيين في تعليم الطفولة المبكرة يشكل صعوبات كبرى، إلا أن تدني معدلات الالتحاق في التعليم الثانوي يرجع إلى ارتفاع معدلات التسرب – مرتبط في الغالب بالزواج المبكر للبنات وبعمالة الأطفال للأولاد - حيث أن معظم اللاجئين السوريين يرتادون فعلياً التعليم الأساسي الرسمي. وبالتالي، وفي حين أنه من الأهمية بمكان أن يتم زيادة توفير الخدمات التعليمية لأصغر الأطفال، فإنه من المهم وبنفس القدر من الأهمية كذلك أن يتم المحافظة على الطلاب على مقاعد الدراسة وتوفير تعليم ذي جودة في كل المراحل.

8. يواجه الأطفال السوريون مشكلات كبرى، الكثير منها مماثل لتلك التي يواجهها الأطفال الأردنيون الأقل حظاً: فهم لا يواجهون فقط محدودية المقاعد في تعليم الطفولة المبكرة وأوجه القصور في النظام التعليمي (كارتفاع معدلات التسرب)، ولكن بالإضافة إلى ذلك، يتحملون عواقب الاضطرابات الاسرية، والآثار النفسية والعاطفية للنزوح القسري، وتحديات الاندماج في المجتمعات المضيفة. وفي ضوء ذلك، من المهم أن يرافق أي تدخل يتعلق بالأطفال السوريين اللاجئين مكون قوي يعزز السلوك المؤيد للمجتمع، ويعزز الاحترام، والتعاضد السلمي، ويقلل من العنف والتهمير في المدارس الذي تم توثيقه في مدارس الأولاد بصورة خاصة. ومن شأن هذه التدخلات أن تعود بالنفع على كل من اللاجئين السوريين والطلاب الأردنيين الأقل حظاً.

9. إن التوسع في توفير فرص الحصول على التعليم للاجئين السوريين قد فاقم من التحديات المتمثلة في المحافظة على جودة التعليم وتحسينها. وفي حين أن التأثير الرئيسي على وزارة التربية والتعليم يتعلق بقدرتها على توفير غرف صفية أو مباني مدرسية إضافية، بما في ذلك الأثاث والكتب المدرسية، فإن الأثر الأكبر للأزمة هو التدهور المطول لجودة التعليم الأمر الذي قد يسبب المزيد من الضرر لتقديم الخدمات. وإدراج نظام الوردتين في المدارس يحد من وقت التدريس المتوفر لكافة الطلاب في كلتا الوردتين. وعلاوةً على ذلك، فإن المعلمين حديثي التعيين غير مُدرَّبين بصورة كافية، ويُتوقع منهم إدارة صفوف كبيرة الحجم، مما يجعل البيئة المدرسية أقل مواتة للتعلم.

10. ينبغي أن يقوم الأردن بتحسين نتائج التعلم وأن يجعل نظامه التعليمي يتكيف أكثر مع الصدمات من خلال ترسيخ وتنفيذ سياسات تعزز الجودة وفرص الحصول على التعليم: وتشمل التحديات الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على أداء النظام التعليمي، تدني إمكانية الحصول على تعليم الطفولة المبكرة، وأثر ذلك على الجاهزية للدراسة، وأزمة التعلم التي تعزى إلى بيئة التعلم القائمة، وجودة التدريس وتقييم الطالب ونظام الامتحانات. وأي تدخل من شأنه أن يحسن من جودة التعليم سيؤثر ليس فقط على كافة الأطفال الأردنيين الملتحقين في النظام التعليمي، ولكن على كافة اللاجئين السوريين كذلك.

11. التحدي الرئيسي الذي يواجه النظام هو تدني إمكانية الحصول على خدمات ذات جودة لتعليم الطفولة المبكرة الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الجاهزية المدرسية، لاسيما للأطفال الذين هم أقل حظاً، بما فيهم أطفال اللاجئين السوريين: يعود تعليم الطفولة المبكرة عالي الجودة بمناخ متعدد على الأطفال ويكون لها تأثير عليهم حتى فترات لاحقة وهم في عمر الكبار، وذلك يشمل أداء مدرسي أفضل، وتدني معدلات الرسوب، وقلة التسرب، ونتائج أفضل في سوق العمل.¹⁰ إلا أن نسب الالتحاق في السنتين الأولى والثانية من رياض الأطفال تبقى متدنية بواقع ١٣ و ٥٩ بالمائة، على التوالي، في تناقض حاد مع معدلات الالتحاق الإجمالية التي تحققت في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وحيث أن الالتحاق في رياض الأطفال مرتبط بشكل قوي بدخل الأسرة¹¹، فإنه يقدر بأن معظم الأطفال من أدنى خُمسَيَّين من الدخل محرومون من منافع تعليم الطفولة المبكرة. وبعيداً عن أن تكون هيكلية الالتحاق هذه تقدم معاملة متساوية لكافة الأطفال، فإنه من المرجح أن تؤدي إلى توسيع فجوة الجاهزية المدرسية على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي في السنوات الأولى من المدرسة الابتدائية. ومحدودية فرص التدريب المتخصصة أثناء الخدمة والدعم التربوي يحدان من قدرة معلمي رياض الأطفال على تنظيم التعلم حول أنشطة مناسبة للعمر ومستندة إلى اللعب، تُحفز تطور الطفل والمهارات غير المعرفية المبكرة بغض النظر عن النوع الاجتماعي. وهذا الأمر، مقترناً بغياب نظام فعال لضمان الجودة لصفوف رياض الأطفال لا يرصد التقدم المحرز ولا يحفز التحسن المستمر في الجودة، من المرجح أن يكون يحد من مساهمة تعليم الطفولة المبكر في جاهزية الأطفال للمدرسة في البلاد. وقد كشفت أداة التنمية المبكرة لعام ٢٠١٤ على سبيل المثال، بأن ربع الأطفال الملتحقين في رياض الأطفال ٢ في الأردن "غير

¹⁰ غيرتزر وآخرون. ٢٠١٤، وكارولي ٢٠١٦، وفيليبس وآخرون. ٢٠١٦، وديكينز وآخرون. ٢٠٠٦.

¹¹ الكوغلي وكرفت ٢٠١٥؛ EDI ٢٠١٤.

جاهزين للتعلم"، وذلك يعود بصورة رئيسية إلى عدم كفاية مستويات التنمية الاجتماعية والعاطفية. وبالتالي، فإنه من المحتمل أن يؤدي توسيع نطاق الوصول وضمان الجودة في توفير خدمات رياض الأطفال إلى تحول قدرة الطالب الأردني وغير الأردني على التعلم والنجاح في المدرسة.

12. وصلت نتائج تعلم الطالب الضعيفة على كافة المستويات إلى مستوى متأزم في الأردن: واحد من كل خمسة طلاب في الصف ٢ لا يمكنه قراءة كلمة واحدة من فقرة مخصصة للقراءة، في حين أن نصفهم تقريباً هم غير قادرين على حل مسألة طرح واحدة بصورة صحيحة، وتنقصهم بالتالي المهارات الأساسية للقراءة والحساب التي تمكن من تحقيق المزيد من تنمية المهارات المعرفية.¹² وفي ظل البداية الضعيفة، تتراكم أوجه القصور من حيث المهارات، بحيث أنه عند بلوغ الطلاب عمر ١٥ سنة، لا يكون ثلثاهم قد حققوا المستوى الأساسي من الكفاءة في الرياضيات، والنصف الآخر يكون دون مستوى الكفاءة الأساسي في القراءة والعلوم، وذلك وفقاً لبرنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) ٢٠١٥. وعلاوةً على ذلك، تبين بيانات نتائج التعلم وجود فجوة معكوسة للنوع الاجتماعي حيث أن أداء البنات هو أفضل من أداء الأولاد في القراءة والرياضيات والعلوم. والمقارنات الدولية تضع الأردن في فئة العشرين بالمائة الدنيا من البلدان والاقتصاديات المشاركة في برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA)، وأدنى بكثير من المتوسط في الرياضيات والقراءة والعلوم؛ وهذا يعادل ثلاث سنوات دراسية بمعدل دون المتوسط الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.¹³

13. والمساهم الرئيسي في أزمة التعلم هو عدم موانمة السياسات المتعلقة بانتقاء وإعداد وإدارة المدرسين، والممارسات التربوية: المدرسون في الأردن غير مستعدين بصورة جيدة لمواجهة تحديات الغرف الصفية. وهذا يعود إلى حد كبير إلى حقيقة أنهم يحصلون على تدريب ما قبل الخدمة غير كافي ونظري إلى حد كبير، وتدريب محدود أثناء الخدمة، وغالباً ما يعانون من ضعف في معرفة موضوع معين وفي المهارات المطلوبة لتحفيز إمكانيات الأطفال بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي وخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية. وتجذب المهنة الطلاب ذوي الأداء الضعيف (على الرغم من الرواتب الأعلى نسبياً وظروف العمل) ولا تتضمن آليات تنمية مهنية كافية لدعم المنضمين الجدد إلى المهنة. وعلاوةً على ذلك، لا يتم تقدير المعلمين ذوي الأداء المتقدم، كما لا توجد حوافز للبحث على تحسين الأداء، ويصعب تقييمها، نظراً لغياب معايير مهنية للمعلم والمسارات المهنية للمعلم لاتزال تعتمد على الأقدمية في الخدمة وتوفر سبلاً محدودة للمعلمين لاستكشاف الترقيات بناءً على نتائج الأداء.

14. وتعمل وزارة التربية والتعليم على وضع وتنفيذ سياسات وطنية للمعلم متكاملة وشاملة وإطار استراتيجي (NTPFS): ويعمل الإطار على وضع سياسات لإعداد واختيار واستخدام وتطوير المعلم وتقييم أدائه ومسيرته المهنية. وعلى الرغم من توافق الآراء واسع النطاق بشأن سياسات وطنية للمعلم متكاملة وشاملة وإطار استراتيجي NTPFS، لم تتمكن وزارة التربية والتعليم سوى من تنفيذ بعض من مبادراتها على مدى السبع سنوات الماضية، ومعظمها بسبب إعطاء الأولوية لأنشطة أخرى وبسبب قيود الموازنة. وقد أعاق ذلك من قدرة وزارة التربية والتعليم على تحسين ممارسات المعلم في الغرفة الصفية. وهذا قد عرقل من قدرة وزارة التربية والتعليم على جذب مرشحين ذوي أداء جيد إلى مهنة التدريس وإدارة المعلمين بفعالية من أجل تحسين ممارسات المعلم في الغرفة الصفية. ومع تجديد الالتزام السياسي، بالإضافة إلى التوجيهات المذكورة في الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (NHRDS) (٢٠١٦-٢٠٢٥)، فإن وزارة التربية والتعليم تعمل على إضفاء الطابع الرسمي على السياسات الوطنية للمعلم المتكاملة والشاملة والإطار الاستراتيجي (NTPFS) وتنفيذها. والهدف العام للسياسات الوطنية للمعلم المتكاملة والشاملة والإطار الاستراتيجي (NTPFS) ٢٠١٦ هو معالجة الوضع المتدني والمكانة الاجتماعية وجودة الأداء المهني للمعلمين الأردنيين، وتوسيع نطاق ما قبل الخدمة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال دمج كافة السياسات الهامة المتعلقة بمهنة التدريس في رؤية متسقة ومتناغمة تشمل: (١) المعايير الوطنية لمهنة التدريس، بما فيها مدونة سلوك، و(٢) الإطار الوطني للتنمية المهنية، و(٣) الإطار الوطني لتقييم المعلم؛ و(٤) المسار المهني الوطني للمعلم وإطار التصنيف.

15. وفيما يتعلق بالبيئة المادية، فقد تسبب التوسع الكبير في إمكانية الحصول على التعليم، مقترناً بضعف نظام الصيانة، بضغط كبير على البنية التحتية للنظام التعليمي: ولا تقوم المدارس بإعداد أي خطط صيانة ولا تقوم بأية أعمال صيانة

¹² ٣٠ نقطة في مقياس PISA

¹³ ٣٠ نقطة في مقياس برنامج التقييم الدولي للطلاب PISA تُقدَّر بأنها تعادل سنة واحدة من الدراسة تقريباً.

وقائية، وفي حالات عديدة، يكون هناك اختلافات كبرى بين الطريقة التي يتم فيها إدارة مدارس البنات والأولاد. وعلاوةً على ذلك، فإن موازنة الصيانة متدنية على مستوى المدرسة ولا تتجاوز ٢٠٠ دينار أردني للعملية الواحدة (ما يعادل ٢٨٢ دولار أمريكي). وبالنسبة لأعمال الصيانة التي تتجاوز هذا السقف المحدد، على المدارس أن تطلب الأشغال التي ينبغي القيام بها من المكاتب الإقليمية (للأشغال التي لا تتجاوز ١٠٠٠٠ دينار أردني) أو من المكتب المركزي لوزارة التربية والتعليم (للأشغال التي تتجاوز ١٠٠٠٠ دينار أردني وتقل عن ٢٥٠٠٠٠ دينار أردني). ولم يتم رفع هذا السقف على مستوى المدرسة في ظل أزمة اللاجئين السوريين، حتى بالنسبة للمدارس التي يلتحق بها عدد أكبر من الطلاب و للمائتي مدرسة التي تعمل على فترتين. وبالمقابل، ارتفع متوسط عدد طلبات الصيانة المقدمة من المدارس إلى وزارة التربية والتعليم بنسبة ٨,٨ بالمائة في فترة الثلاث سنوات ٢٠١٣-٢٠١٥، مقارنة بفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ التي سبقت أزمة اللاجئين السوريين. وبالموازاة مع ذلك، تضاعف تقريباً إنفاق وزارة التربية والتعليم على الصيانة على مدى نفس الفترة، حيث بلغت نسبة الزيادة ٩٢,٥ بالمائة.

16. يتسبب التنافس على الموارد المحدودة بين الطلاب الأردنيين والسوريين في زيادة التوترات الاجتماعية وحالات العنف المرتكبة في المدرسة: التوترات بين الطلاب السوريين والأردنيين واضحة وشكلت مصدر قلق للمعلمين والقادة المدرسيين الذين لديهم قدرة ودعم محدودين لإدارة السلوكيات العنيفة والتخريبية بطريقة إيجابية وبناءة. يُقدَّر بأن ٧٠ بالمائة من الطلاب السوريين يتعرضون للتنمر أو لإساءة لفظية في المدارس (اليونيسيف ٢٠١٦). كما أن ٧٨ بالمائة من الأهالي أفادوا بأن أطفالهم يتعرضون للعنف الجسدي من جانب المعلمين (اليونيسيف ٢٠١٦). وهناك ما يفيد بأن الطلاب السوريين يتكون الدراسة (ترك ١٦٠٠ طالب بسبب تعرضهم للتنمر في ٢٠١٦)، أو لا يدخلون إلى المدارس على الإطلاق، للمحافظة على سلامتهم واحترامهم للذات.

17. لم يتلقى المدرسون وقادة المدارس تدريباً كافياً على التعامل مع حالات العنف والسلوكيات التخريبية: فليدعم قدرة محدودة على إدارة السلوكيات السلبية بطريقة إيجابية وبناءة. وبدلاً من ذلك، لا يزال المعلمون أنفسهم ميالين لاستخدام وسائل عدوانية لإدارة الفصول الدراسية وتأديب الطلاب. وفي العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، أبلغ ١٨ بالمائة من الأطفال عن تعرضهم للعنف اللفظي في المدارس و ١١ بالمائة أبلغوا عن تعرضهم للعقاب البدني. وهناك أيضاً مخاوف جدية حول إزدياد العنف بين الطلاب أنفسهم والسلوكيات التخريبية (لأسما في المدارس التي فيها لاجئون سوريون)، بما في ذلك التخريب المتعمد للممتلكات، والمضايقات والتنمر والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد بذلت وزارة التربية والتعليم جهوداً متضافرة، بما في ذلك إدخال برنامج "معاً" القائم على المدرسة، لتعزيز اللاعنف والانضباط الطلابي الإيجابي. كما قامت وزارة التربية والتعليم بتشجيع إجراء مسوحات شهرية عن العنف والتي تشكل رادعاً للمعلمين عن استخدام العنف وتساعد في جعل جميع الجهات الفاعلة تحت المساءلة عن أفعالها. إلا أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لدعم بيئة مدرسية آمنة وتماسكة من أجل فهم ومعالجة جميع التحديات المختلفة التي تواجهها المدارس غير المختلطة. يواجه الأردن تحدياً رئيسياً إضافياً فيما يتعلق بنظام تقييم الطلاب فيه. يُجرى الأردن العديد من عمليات تقييم الطلاب على أساس العينات، ويبدو أنها تتضمن حلقات من التغذية الراجعة الضعيفة وتعجز بالتالي عن رفق أداء النظام بصورة مبركة وفعالة. هناك ثلاثة تقييمات وطنية أساسية للطلاب (١) اختبارات وطنية قائمة على تعداد في الصف ٤ و ٨ و ١٠ في أربع مواضيع جوهرية، ولغة عربية ورياضيات وعلوم ولغة إنجليزية، و(٢) التقييم الوطني لاقتصاد المعرفة المستند إلى عينات (NAfKE) للصفوف ٥ و ٩ و ١١ في مواضيع اللغة العربية والرياضيات والعلوم، و(٣) امتحان الشهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، الذي له وظيفة مزدوجة، التخرج من المرحلة الثانوية والفرز التنافسي لغايات القبول الجامعي. وهو يُجرى مرتين في السنة لطلاب الصف ١٢، على الرغم من أن أي أردني أتم هذا الصف يحق له التقدم للامتحان كذلك. وعلاوةً على ذلك، فإن الأردن تشارك منذ ١٩٩٩ في اختبارات الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS للصف ١٤ في موضوعي الرياضيات والعلوم؛ وفي التقييم الدولي للطلاب PISA للطلاب في عمر ١٥ سنة في القراءة والرياضيات والعلوم منذ ٢٠٠٦. وبدأ الأردن مؤخراً في إجراء تقييم للقراءة في الصفوف الأولى وللرياضيات (EGRA و EGMA)¹⁵ لطلاب الصف ٢ و ٣، على الرغم من أن هذا التقييم تجريبه جهات مانحة خارجية ولم تتم مأسسته.

18. امتحان الشهادة الثانوية العام (التوجيهي) هو بلا شك العنصر الوحيد الأكثر تأثيراً والحاسم في النظام التعليمي في الأردن:

¹⁴ تقوم اختبارات الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم TIMSS بتقييم طلاب الصفين ٤ و ٥ في العالم أجمع، إلا أن الأردن يشارك فقط في تقييم طلاب الصف ٨.

¹⁵ تقييم القراءة في الصفوف الأولى والرياضيات EGRA و EGMA تجري تحت رعاية وبدعم من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID ويعتبر جزء من أنظمة تقييم الطلاب المؤسسية في البلاد. تم إجراء عمليات التقييم على مستوى البلاد على مدى خمس سنوات (٢٠١٢-٢٠١٧) في الصفوف من رياض الأطفال حتى الصف ٣ (حوالي ٤٠٠,٠٠٠ طفل).

تم إجراء هذا الامتحان لعقود عديدة بغرض مزدوج يتمثل في السماح للطلاب بالتخرج من المدرسة الثانوية (عند تحقيق معدل النجاح)، وتحديد القبول في التعليم العالي، سواء في معاهد التعليم التقني والتدريب المهني (TVET) أو في الجامعات (بعلامات مرتفعة للغاية من أجل الدخول إلى الكليات والتخصصات الأكثر رواجاً). حيث أن نصف الطلاب تقريباً الذين يتقدمون لامتحان التوجيهي لا يحصلون على علامة النجاح وكذلك ٢٠-٢٥ بالمائة لا يحضرون للامتحان، فإن موضوع التخرج ومنح الشهادات يبقى بلا حل لمعظم الطلاب، مما يتركهم بلا شهادة مؤهلات ويحملون فقط "شهادة فشل في التوجيهي" (التي هي مطلوبة على سبيل المفارقة في بعض وظائف القطاع العام ذات المؤهلات المتدنية). وبعبارة أخرى، فإن تركيز وسيادة الوظيفة التنافسية/الانتقائية للتوجيهي لهما أثر مدمر من حيث استبعاد نسبة مئوية ضخمة من الشباب الأردني. وعلاوةً على ذلك، وعلى الرغم من جهود الإصلاح السابقة في التعليم الأساسي بشأن تكامل مهارات اقتصاد المعرفة، يركز الامتحان على حفظ الحقائق والبيانات الأساسية، مما يعني أنه يعجز عن اختبار النطاق الكامل للمهارات المطلوبة للنجاح في التعليم الجامعي وفي سوق عمل القرن الواحد والعشرين.

19. وفي وضعه الحالي، يبدو أن التوجيهي يسعى لزيادة عدم تكافؤ الفرص: ٨١ بالمائة من المدارس التي لم ينجح فيها أحد في امتحان التوجيهي كانت في المناطق الريفية؛ وإجراء إصلاح جوهري للتوجيهي، كجزء من إعادة تصميم شاملة ومتناغمة لكافة التقييمات الوطنية للطلاب، هو مطلب لاغنى عنه لإصلاح التعليم الجديد من أجل تحقيق إمكاناته الكاملة. وينبغي مواءمة هذا الإصلاح في التوجيهي مع مراجعة لمنهاج التعليم الثانوي وتطبيقه، ومع مراجعة للغرض المزدوج للشهادة والقبول الجامعي، ومع مراجعة للمعايير والإجراءات التي تستخدمها مؤسسات التعليم الجامعي لاختيار الطلاب. وقد أظهرت الحكومة الأردنية التزاماً بتشكيل لجنة عليا لإصلاح التوجيهي، مع تغييرات محددة من شأنها أن تدخل حيز التنفيذ في السنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨، ومن خلال تعميق الحوار مع وزارة التعليم العالي.

20. والتحدي النهائي الذي يعيق تحقيق المزيد من التحسن في إمكانية الوصول والجودة لكافة الأطفال الذين هم في النظام التعليمي هو قدرة وزارة التربية والتعليم على إدارة النظام بكفاءة، وذلك يشمل قدرة النظام على استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب: ومن الضروري توفير موارد مالية إضافية لتلبية احتياجات العدد المتزايد من الطلاب، الذين يأتي الكثيرون منهم من خلفيات مستضعفة ومن مجتمعات اللاجئين، مع تحسين والحفاظ على المكتسبات في التعلم وجودة التعليم. وعلى الرغم من زيادة الدعم المالي والتقني المقدم من الشركاء الدوليين، فإن القدرة الحالية لا تتواءم مع التحديات الماثلة على أرض الواقع.

21. علاوةً على ذلك، فإن الاستثمارات في تقوية أنظمة البيانات (التقنية والمالية) ينبغي أن تستمر من أجل تعميق استخدام البيانات لاتخاذ القرارات المستندة إلى الدليل وتحسين تخصيص الموارد بشكل أفضل: نجحت وزارة التربية والتعليم بنشر نظام إدارة المعلومات التربوية (EMIS)، الذي يتضمن الآن بيانات حول كافة المدارس والطلاب في النظام. وهناك استثمارات إضافية مستمرة في نظام المعلومات الجغرافية (GIS) من شأنها أن تسمح لوزارة التربية والتعليم بالتخطيط بشكل أفضل لتوسيع نطاق الوصول في كافة المناطق في البلاد. واستخدام البيانات المتوفرة من خلال نظام إدارة المعلومات التربوية EMIS لاتخاذ القرارات في القطاع، يشكل فرصة كبيرة لوزارة التربية والتعليم، سيتطلب تحقيقها توفير مساعدة فنية إضافية وبناء للقدرة. وعلاوةً على ذلك، فإن جمع وتحليل واستخدام بيانات التعلم للطلاب وبيانات مفصلة وحساسة للنوع الاجتماعي أمر أساسي لرصد واستهداف التدخلات التربوية، وتحسين ممارسات المعلم في الغرفة الصفية.

جيم. نطاق البرنامج

1. يدعم البرنامج الموجه نحو النتائج جزءاً فرعياً من الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم (NESP) عبر أربعة مجالات لنتائج أساسية، تندرج مجالات النتائج للبرنامج الموجه نحو النتائج في مواضيع البرنامج الحكومي: ومجال النتائج ١ يتواءم بالكامل مع مواضيع إمكانية الوصول والجودة للبرنامج الحكومي، في حين أن مجال النتائج ٢ ومجال النتائج ٣ يقعان في إطار موضوع الجودة للتعليم الأساسي. ومجال النتائج ٤ يتقاطع مع مجالات مواضيع إمكانية الوصول والجودة للبرنامج الحكومي.
2. بعض الأهداف الاستراتيجية ضمن موضوع الجودة غير مشمولة في البرنامج الموجه نحو النتائج، حيث أن هذه مدعومة من الشركاء الماتحين في برنامج الحكومة الأوسع من خلال التمويل الموازي: كانت مساهمات الشركاء أساسية للتخفيف من بعض آثار أزمة اللاجئين السوريين على قطاع التعليم. تم تمويل استثمارات كبرى في بناء المدارس، والتوسع وإعادة

التأهيل من قبل شركاء مثل ألمانيا، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وعلاوةً على ذلك، فإن رواتب معلمي مدارس الوردية الثانية التي تستضيف لاجئين سوريين تمت أيضاً تغطيتها من المانحين بما فيهم ألمانيا وكندا والمملكة المتحدة. وشركاء التعليم مثل اليونيسيف كانوا أيضاً أساسيين في توفير تعليم غير رسمي للاجئين السوريين، وقامت اليونيسكو بتوفير مساعدة فنية لتطوير برنامج القطاع التعليمي وتقوية أنظمة البيانات.

3. **الآن وزارة التربية والتعليم تتطلب دعماً وموارد إضافية:** لتستمر في توسيع نطاق الحصول على التعليم، بما في ذلك التعليم ما قبل الابتدائي، ولتحسين بيئة التعلم من خلال الاستثمارات في التنمية المهنية للمعلمين ومدراء المدارس وفي صيانة وتعزيز البيئة المادية. ويشكل البرنامج الموجه نحو النتائج أداة أساسية ليس للتعامل مع هذه التحديات الماثلة، بل كذلك لتعزيز المؤشرات المرتبطة بالصرف DLIs لمعالجة الاختناقات التي يواجهها مجتمع المانحين الأوسع.

4. **النتيجة الأولى هو توسيع نطاق إمكانية الوصول وتحسين الجودة في تعليم الطفولة المبكرة:** وهذا يشمل زيادة إمكانية الوصول إلى رياض الأطفال للبنات والأولاد، من خلال دعم توسيع نطاق تقديم الخدمات في القطاع الحكومي وتوفير المساعدة الفنية المطلوبة لمساعدة الحكومة على إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص. وهذا يشمل كذلك دعم عملية وضع وتنفيذ نظام متناغم لضمان الجودة في دور رياض الأطفال في القطاعين العام والخاص¹⁶، والبدء في تنفيذ برنامج تدريبي أثناء الخدمة لتحسين ممارسات التعليم في الغرف الصفية لرياض الأطفال. سيضم البرنامج التدريبي عدداً من الوحدات المواضيعية كالتطور المبكر الاجتماعي والعاطفي للأطفال، وإدخال التعلم القائم على اللعب في الغرفة الصفية، كما حددته الدراسة التشخيصية لممارسات التدريس. ومجال النتائج هذا متوائم بالكامل مع الأهداف الاستراتيجية لتعليم الطفولة المبكرة المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم. وتدرك وزارة التربية والتعليم أن أكبر المكاسب في التعليم يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في تعليم الطفولة المبكرة. ومع ذلك فقد كافتحت حتى الآن لتأمين التمويل والخبرة الفنية من أجل تحقيق كافة الأهداف المنشودة في هذا المجال. وسيقوم البرنامج الموجه نحو النتائج بتحفيز التدخلات لتوسيع نطاق الحصول على خدمات تعليم الطفولة المبكرة وتعزيز جودتها.

5. **ويهدف مجال النتائج الثاني إلى تحسين ظروف التعليم والتعلم:** من خلال التركيز على تحسين البيئة المادية للمدرسة (تعزيز خدمات الصيانة في المدارس) بالإضافة إلى تحسين قدرة المعلمين وقادة المدارس (من خلال تحسين عملية الاختيار، والإعداد، وإدارة المعلمين وقادة المدارس)، وتعزيز السلوك الإيجابي للطلاب والمعلم والوعي المدني إزاء المدارس ومجتمعاتها. وتركيز مجال النتائج هذا هو على كل من البيئة التحتية المدنية وعلى العوامل البيئية الأكثر ليونة التي تنشئ مناخاً مدرسياً مواتياً للتعلم، على سبيل المثال: سبل التواصل مع الأقران والمعلم، والقيم المدرسية، الخ. ومن خلال تناول كلا الجانبين سوية، يقوم المعلمون والمدراء بتحقيق طموحاتهم بدون توقعات مسبقة وبدون فرض أدوار مسندة.

6. **ومجال النتائج الثالث هو نظام تقييم للطلاب وإصدار شهادات خضع للإصلاح، سيركز على تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على قياس ورصد تعلم الطالب على كافة مستويات الصفوف وعلى ردم الفجوة بين التعلم وإصدار الشهادات.** وهذا يشمل بصورة خاصة إصلاح التوجيهي ومأسسة تقييم التعلم التشخيصي للصفوف الأولى.

7. **ومجال النتائج الرابع هو تعزيز إدارة النظام التعليمي:** من خلال التركيز على دعم وزارة التربية والتعليم وتقوية قدرتها على إدارة عدد متزايد من المدارس والطلاب، لاسيما بسبب توسيع نطاق تعليم الطفولة المبكرة والالتحاق بعدد كبير من الأطفال اللاجئين في المدارس الأردنية. ويتمحور تركيز مجال النتائج هذا على توفير وتعزيز الأدوات والموارد المتوفرة لوزارة التربية والتعليم لاتخاذ القرارات والتنفيذ. وتشمل هذه الأدوات نظم المعلومات مثل تشغيل نظام المعلومات الجغرافية، مما سيسمح لوزارة التربية والتعليم بإجراء مسح لبناء وتوسيع المدارس واحتياجات إعادة التأهيل وتقوية نظام إدارة المعلومات التربوية OpenEMIS للسماح لوزارة التربية والتعليم بالاستفادة من البيانات المفصلة والحساسة للنوع الاجتماعي في عملية اتخاذ القرارات. وسيقوم مجال النتائج هذا بدعم وزارة التربية والتعليم في تأمين موازنة إضافية للقطاع بطريقة فعالة وكفوءة، من أجل ضمان توفر الموارد لإجراء الإصلاحات الضرورية.

8. **لمجالات النتائج هدف مشترك يتمثل في تعزيز جودة التعليم المتوفر للاجئين السوريين:** من خلال زيادة فرص الوصول إلى تعليم جيد في رياض الأطفال، يضمن مجال النتائج 1 توفر فرص أكبر للاجئين السوريين لإرساء أساس قوي لمسارات

¹⁶ يُعنى "بدور رياض أطفال الخاصة": كافة خدمات رياض الأطفال غير الحكومية بما فيها دور رياض الأطفال الخاصة الهادفة إلى تحقيق ربح، والمجتمعية، والخاصة بمنظمات غير حكومية.

التعلم ما قبل المدرسة الخاصة بهم. ونظراً لأن العديد من المانحين يعملون من خلال التمويل الموازي على التركيز على جعل التعليم الأساسي متاحاً للاجئين السوريين، فإن مجال النتائج ٢ يضمن أنه مع توسيع نطاق الوصول تبقى جودة التعلم متاحة للأطفال الأردنيين واللاجئين السوريين، وأن تكون بيئة التعليم والتعلم مواتية لتحقيق مكتسبات تعلم كبرى. وعلاوة على ذلك، يشمل مجال النتائج هذا تركيزاً خاصاً على بناء بيئة مدرسية تعزز التسامح والسلوك الاجتماعي وتوفير شعوراً بالانتماء والهوية لأطفال اللاجئين السوريين. وتعكس المؤشرات المرتبطة بالصرف وإطار النتائج هذا التركيز، بمؤشرات خاصة تبين أثر البرنامج الموجه نحو النتائج على تجربة التعلم لأطفال اللاجئين السوريين.

الجدول ١: عدد اللاجئين السوريين المنتفعين من البرنامج

مستوى التعليم	مجال النتائج	عدد السوريين المنتفعين من البرنامج الموجه نحو النتائج	إجمالي عدد أطفال اللاجئين السوريين ضمن الفئة العمرية	النسبة المئوية للمنتفعين من البرنامج
التعليم الأساسي	مجالات النتائج ٢ و ٣ و ٤	150,000	182,000	71%
التعليم الثانوي			30,000	
تعليم الطفولة المبكرة (KG2)	مجالات النتائج ١ و ٤	10,000	20,000	50%
المجموع	مجالات النتائج ١ و ٤	160,000	232,000	69%

(*) يستهدف البرنامج من خلال المؤشر المرتبط بالصرف ١ (عدد المنتفعين من البرنامج) زيادة عدد الطلاب الملتحقين في القطاع الرسمي بواقع ٣٠٠٠٠ طالب (يُتَوَقَّعُ ثلثهم على مستوى تعليم الطفولة المبكرة). ويتم في الغالب تحقيق زيادة في الالتحاق من خلال البرنامج عبر أنشطة تدعم التوسع في تعليم الطفولة المبكرة حيث يكون التحاق أطفال اللاجئين السوريين متديناً للغاية والإبقاء على الطلاب في التعليم الأساسي والثانوي.

9. وستكون العمليات الداعمة للبنك عملية مختلطة تتضمن: (i) مكوناً للبرنامج الموجه نحو النتائج (١٩٢ مليون دولار أمريكي)، و(ii) مكون مساعدة فنية باستخدام تمويل المشروع الاستثماري. وسيقوم مكون المساعدة الفنية، المقدره تكلفته بمبلغ ٨ مليون دولار أمريكي، بدعم مجموعة من أنشطة المساعدة الفنية وبناء القدرات من شأنها المساهمة في تحقيق نتائج ومحصلات البرنامج.

10. تتمثل الأسباب الموجبة لاستخدام تمويل المشروع الاستثماري لأنشطة المساعدة الفنية – باستخدام إجراءات البنك الدولي – في السماح بالتعاقد في الوقت المناسب مع الاستشاريين والشركات لإعداد دراسات استراتيجية، وتقييم للأثر وأنشطة مساعدة فنية وبناء القدرات. وفي حين أن للحكومة الأردنية أنظمة توريدات قوية لشراء السلع والخدمات، فإن الأنظمة القائمة لشراء خدمات استشارية قد لا تكون كافية لشراء خدمات مستشارين وشركات عالية الجودة للقيام بأنشطة تحليلية مسبقة من شأنها رفد بشكل حاسم تصميم وتنفيذ أنشطة جوهرية للبرنامج. وهذه النتائج حاسمة لتحقيق نتائج البرنامج الموجه نحو النتائج ومن خلال أنظمة البنك الدولي، يمكن ضمان جودة وموائمة التدخلات.

دال. الأهداف الإنمائية للبرنامج

11. سيتمثل هدف البرنامج الإنمائي في دعم وزارة التربية والتعليم في سعيها لتوسيع نطاق تعليم الطفولة المبكرة وتحسين

تقييم الطالب وظروف التعليم والتعلم للأطفال الأردنيين وأطفال اللاجئين السوريين.

12. ومؤشرات هدف البرنامج الإنمائي هي:
- ← عدد أطفال اللاجئين الأردنيين والسوريين الملتحقين في رياض الأطفال KG2، مقسمين حسب الجنسية، والنوع الاجتماعي ونوع المدرسة.
 - ← الانخفاض في نقاط النسبة المئوية لمعدل التسرب لأطفال اللاجئين السوريين، مقسمين حسب النوع الاجتماعي.
 - ← النسبة المئوية للمعلمين الذين تم تقييمهم وفقاً للمعايير الوطنية المهنية الجديدة للمعلم (NTPS) الذين يحققون الحد الأدنى من معايير الأداء.
 - ← تم استكمال المرحلة الأولى من إصلاح التوجيهي.

هاء. الآثار البيئية والاجتماعية

13. تم تقييم مستوى المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالبرنامج على أنها مخاطر كبرى. ومن المتصور أن البرنامج لن يشمل أي استثمارات من نوع الفئة ألف. وفي حين أن استخدام الأراضي الحكومية أو تبادل الأراضي بين الوزارات هو من الممارسات الشائعة، فإنه من المرجح أنه سيكون من الضروري حيازة الأرض بموجب البرنامج في إطار مجال النتائج ١. ويشكل توفر الأراضي عائقاً كبيراً يحول دون التوسع المدرسي في الأردن، وبالتالي، سيكون من الضروري طرح أنظمة مسح ملائمة لتقييم توفر الأراضي وتوفير دعم تقني أثناء التنفيذ لضمان أن تكون حيازة الأراضي والتعويض المقدم للأشخاص المتضررين المحتملين من المشروع يتبعون معايير الضمانات الوقائية للبنك الدولي. وقد تشمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة خسارة الأرض، والأصول والدخل، وإمكانية الوصول إلى الأصول أو السكن، مما ينتج عنه آثار سلبية على سبل العيش. ومالم تتم إدارته بالشكل الصحيح، فإنه قد ينتج عن إعادة التوطين القسري معاناة طويلة الأمد وإفكار للأشخاص والمجتمعات المتضررة، بالإضافة إلى ضغوط اجتماعية في المناطق التي نزحوا إليها. وتشمل خطة عمل البرنامج إجراءات من شأنها ضمان اتخاذ إجراءات مناسبة لمنع تآثر سلبية على الموارد الثقافية المادية والمناطق الطبيعية المحمية. وسيطلب البرنامج أن يقوم المهندسون أو الموظفون الآخرون في وزارة التربية والتعليم بإجراء مسح للمدارس الجديدة على الأراضي الخاصة، بالإضافة إلى رصد عن قرب الحالات المصنفة بأنها تبرع طوعي بالأراضي لضمان أن يتم التبرع بدون إكراه، أو تلاعب أو أي شكل من الضغوط على المتبرعين. وينبغي كذلك معالجة الآثار المترتبة على مستخدمي الأراضي غير الرسميين في حالة حدوثها.

14. وتعتبر المخاطر الاجتماعية الأوسع المتعلقة بالبرنامج لاسيما في مجال النتائج ٢ مخاطر معتدلة. وهذه المخاطر أوسع، كما أن المخاطر السياقية والسياسية لم يتسبب بها البرنامج ولم تساهم في المخاطر، إلا أنها تعتبر كبيرة، وإن لم يتم التخفيف من حدتها، قد تفاقم من المخاطر الأخرى المتعلقة بالمشروع والخاصة بالشمول وإمكانية الوصول. وهذه تشمل: العنف في المدارس (أشكال متنوعة)، والتحيز للنوع الاجتماعي في المنهاج المدرسي، والدعم غير الكافي للأطفال ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة، والاستضعاف، والضغوط النفسية بين الأردنيين واللاجئين السوريين الفقراء مما يؤدي إلى استراتيجيات تكيف سلبية كعمالة الأطفال، والزواج المبكر والاستجداء، مما قد يساهم في تسرب الأطفال.

15. تُعتبر بصورة عامة أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية المعمول بها على مستوى الدولة والمحافظات في الأردن، من منظور قانوني وتنظيمي ومؤسسي، ملائمة وشاملة. وبالتالي، لم يُطلب أو يُقترح إجراء أي تغييرات هامة في الهيكلية الشاملة لهذه الأنظمة الإدارية. إلا أن إنفاذ الإطار القانوني الذي يحكم الامتثال بمعايير حماية الطفل والعمل والبيئة ضعيف.

16. يقترح أن يتم تعزيز أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية في الأردن من خلال:

(1) تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بعمليات حيازة الأراضي من خلال تعيين موظفين، ووضع إجراءات

- معيارية متوائمة مع معايير البنك الدولي، والتدريب،
- (2) تنفيذ برنامج تعلم اجتماعي عاطفي لتحسين البيئة المدرسية والتقليل من العنف للحد الأدنى،
- (3) تحديث معايير بناء المدارس في الأردن للتأكيد على تصاميم بديلة تكون ذات تكاليف صيانة منخفضة أو معدومة،
- (4) تجربة عقود القطاع الخاص للعمليات والصيانة المدرسية، من بين أمور أخرى،
- (5) تعزيز قدرات موظفي وزارة التربية والتعليم والشركاء المعنيين لدمج النوع الاجتماعي في تدريب المعلمين (من صف رياض الأطفال – الصف ١٢)، وعملية بناء وصيانة المدارس.

17. **تقييم النوع الاجتماعي:** حالات عدم المساواة في النوع الاجتماعي والفجوات في النظام التعليمي نوعية في طبيعتها: وقضايا النوع الاجتماعي في النظام التعليمي متعددة الأوجه وتشكل جزءاً لا يتجزأ من العمليات العامة للوزارة. ومعدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي للبنات والأولاد متساوية تقريباً. إلا أن بيئة التعلم والمناهج، وطرق التعليم، والبيئة المادية وأنظمة الإدارة تستمر في تعزيز أدوار النوع الاجتماعي النمطية والمنسوبة اجتماعياً. والفروق في النظام التعليمي ظاهرة في معدلات الالتحاق في المدرسة الثانوية، وفي أداء وتحصيل البنات والأولاد ومعلميهن. وتحقق البنات نتائج أفضل من الأولاد، في حين أن الأولاد يتسربون من المدرسة الثانوية أكثر من البنات. وساهمت المسائل والمؤهلات غير الكافية للمعلمين، وعدم ملكية عملية التعلم والتركيز على التعلم عن ظهر قلب في انفصال الطلاب الذكور والإناث منهم عن عملية التعلم. والعنف المرتكب ضد الطلاب وبين الطلاب (التنمر)، لاسيما الأولاد، هو عامل آخر يؤدي إلى تدني التحصيل وإلى التسرب. وفي المناطق الريفية، يعزى التسرب كذلك إلى المسافة بين المدرسة الثانوية وسكن الطالب. وعلاوةً على ذلك، أدى الضعف الاقتصادي وزيادة التضخم إلى جعل الأسر تجبر و/أو تشجع الأطفال على ترك المدرسة، وبالنتيجة ارتفعت معدلات عمالة الأطفال والزواج المبكر والعنف.

18. من أجل التقليل من هذه المخاطر والتخفيف من حدتها، سيساهم البرنامج في تقوية وحدة النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم من خلال دمج النوع الاجتماعي عبر أنشطة متنوعة بما فيها: (١) الاستثمار في تدريب وترخيص المعلمين بخصوص وحدات خاصة بالنوع الاجتماعي، (٢) طرح مداخلات تعلم اجتماعي عاطفي من شأنها معالجة قضايا خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز، وإدخال اعتبارات وخصوصيات النوع الاجتماعي عند التعامل بقضايا العنف؛ (٣) بناء قدرات وحدة النوع الاجتماعي، و(٤) تصميم تقييم الطلاب لتحليل الاختلافات المحتملة في تحصيل وأداء البنات والأولاد.

19. المجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلبياً نتيجة عمليات البرنامج الموجه نحو النتائج الذي يدعمه البنك الدولي، كما هي محددة في السياسة والإجراءات القابلة للتطبيق، يجوز لهم التقدم بشكاوي لآلية تقديم الشكاوي أو خدمة البنك الدولي لمعالجة المظالم (GRS). تضمن خدمة معالجة المظالم أن يتم النظر في الشكاوي التي تم تلقيها من أجل تناول المخاوف ذات الصلة. ويجوز للمجتمعات والأفراد المتضررة تقديم شكاوهم لهيئة التفتيش المستقلة للبنك الدولي التي تحدد ما إذا حدث ضرر أو قد يحدث، نتيجة لعدم امتثال البنك الدولي بسياسات وإجراءات البنك. ويجوز أن يتم تقديم الشكاوي في أي وقت بعد أن يكون قد تم لفت انتباه البنك الدولي لهذه المخاوف، ويكون قد تم إعطاء البنك الدولي فرصة للرد.

وللحصول على معلومات بشأن كيفية تقديم الشكاوي إلى خدمة معالجة المظالم للبنك الدولي (GRS)، يرجى زيارة <http://www.worldbank.org/GRS>. وللمزيد من المعلومات بشأن كيفية تقديم الشكاوي إلى هيئة التفتيش للبنك الدولي، يرجى زيارة www.inspectionpanel.org.

واو. التمويل

المصدر	المبلغ	النسبة المئوية من
--------	--------	-------------------

المجموع		
-	708.0	إجمالي الكلفة التشغيلية
100%	692.0	إجمالي تكلفة البرنامج
-	8.0	تكلفة مكون تمويل المشروع الاستثماري للمساعدة الفنية
100%	700.0	إجمالي تمويل البرنامج
71%	500.0	الحكومة
29%	200.0	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (بتمويل بشروط ميسرة)
0%	0.0	الفجوة التمويلية

زين. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية للبرنامج

تنفيذ البرنامج

20. وزارة التربية والتعليم هي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، بدعم إداري من وحدة التنسيق التنموي (DCU). وتحت قيادة معالي الوزير، ستكون مديريات وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ أنشطة متعلقة بمكونها. وتكون وزارة التربية والتعليم مسؤولة في نهاية المطاف عن تلبية أهداف البرنامج، وتوفير الرقابة على البرنامج من خلال اللجنة التوجيهية للسياسة العامة (GPSC)، والرصد والتقييم والدعم الفني للمديريات المتنوعة لوزارة التربية والتعليم المشاركة في التنفيذ، وتنسيق الأنشطة بين أصحاب المصلحة والمانحين المختلفين.

21. ستستمر وزارة الأشغال العامة والإسكان والتي تتضمن ولاية مهامها إدارة إنشاء وتوسيع المدارس في إطار ERfKE II، في أن تكون مسؤولة عن تجهيز التوريدات وتنفيذ الأشغال العامة بموجب البرنامج المقترح. وسيتم تكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان من قبل وزارة التربية والتعليم بأي عقود أشغال تتجاوز الحد البالغ ٢٥٠٠٠٠٠ دينار أردني.

تنسيق البرنامج

22. على مستوى السياسات. ستعمل اللجنة التوجيهية للسياسة العامة (GPSC) على ضمان التنسيق على مستوى السياسات. وستضمن اللجنة التوجيهية للسياسة العامة (GPSC) التي شكّلها ويترأسها وزير التربية والتعليم أو ممثله، الرقابة العامة على تخطيط وتنفيذ البرنامج، بالإضافة إلى التنسيق الفعال لكافة المؤسسات وأصحاب المصلحة المشاركين في البرنامج التعليمي برمته. كما ستقوم اللجنة التوجيهية للسياسة العامة (GPSC) بالموافقة على الخطط السنوية لأنشطة الرقابة والتقييم لوزارة التربية والتعليم. وستشمل اللجنة التوجيهية للسياسة العامة (GPSC) ممثلاً للأطراف المعنية بإصلاح التعليم. وستكون وحدة التنسيق التنموي بمثابة أمانة السر للجنة التوجيهية للسياسة العامة (GPSC)، وستساعد اللجنة في مهامها التقنية والإدارية، وفي استكمال قدرتها على تنفيذ الإصلاح التعليمي.

23. على مستوى البرنامج. نظراً لخبرتها المكثفة في تنسيق البرامج متعددة المانحين مثل ERfKE II، ستكون وحدة التنسيق التنموي هي نقطة الاتصال للبرنامج، وستكون مسؤولة عن: (١) تيسير تنسيق التنفيذ مع إدارة وزارة التربية والتعليم، و(٢) الرصد والإبلاغ بشأن التقدم المحرز في التنفيذ من خلال إصدار نتائج التقدم المحرز، و(٣) إعداد تقارير مالية مرحلية غير مدققة (IUFrs) لمكون المساعدة الفنية للبرنامج، و(٤) التنسيق مع شركاء مانحين آخرين لضمان تزامن الأنشطة المالية الموازية مع تنفيذ البرنامج الكلي. ونظراً لنطاق البرنامج، ينبغي تقوية قدرات وحدة التنسيق التنموي بشكل كبير من خلال تعيين وتدريب موظفين إضافيين. ومن خلال الدعم المالي والمساعدة الفنية من المانحين، وسيتم تعزيز وحدة التنسيق التنموي بمدير برنامج أقدم واحد، وخبير رصد وتقييم، ومسؤول مالي وخبير إنشاءات وصيانة.

حاء. نقطة الاتصال:

البنك الدولي

نقطة الاتصال ١: جون مانيوال مورينو أولميديلا
المنصب: أخصائي تعليم أقدام، رئيس الفريق
عنوان البريد الإلكتروني: jmoreno@worldbank.org

نقطة الاتصال ٢: كارين بيزاني
المنصب: مسؤول عمليات أقدام، مساعد رئيس فريق
هاتف: +1 202 492 3783
عنوان البريد الإلكتروني: kpezzani@worldbank.org

المقترض/العميل/المتلقي

الاتصال مع: الفاضلة زينة طوقان
المنصب: مدير، دائرة التعاون الدولي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي
عنوان البريد الإلكتروني: zeina.t@mop.gov.jo

الهيئات المنفذة

اسم الهيئة: وزارة التربية والتعليم
نقطة الاتصال ١: الفاضلة فريال عقل
المنصب: مدير، وحدة التنسيق التنموي (DCU)
هاتف: +962 7 9524 5356
عنوان البريد الإلكتروني: Firyal.Aqel@Moe.gov.jo

نقطة الاتصال ٢: السيد فواز الحموري
المنصب: مسؤول رقابة وتقييم، وحدة التنسيق التنموي (DCU)
هاتف: +962 7 9657 9146
عنوان البريد الإلكتروني: Fawaz.Al-Hammouri@MOE.GOV.JO

للمزيد من المعلومات:

The InfoShop
The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
Telephone: (202) 458-4500
Fax: (202) 522-1500
Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>